(26-32)

الدولة الفلسطينية في السياسة الخارجية الامريكية

باراك وسياسة اللعب على الحبال

على الرغم من الارتياح العام لسقوط نتنياهو فان نجاح باراك لم يكن مريحاً. لقد طرح نفسه بطريقة تفرض على القيادة الفلسطينية الاستعداد لاسوأ الظروف. بدءاً من مواجهة لاءاته إلى مشروع تحالفاته مع شارون. وصولا إلى المواقف التي عبر عنها اللوبي الصهيوني في امريكا التي تتجاوز حسن النوايا التي عبرت عنها رسالة الرئيس كلينتون للاخ ابو عمار.

كان الوضع الداخلي الفلسطيني هو الاكثر بروزاً على جدول اعمال القيادة الفلسطينية. آخذين بعين الاعتبار، ان الضرورة الحتمية تقتضي الاستعداد على المستوى الحركي الفتحوي، الذي يعكس نفسه بالضرورة على فعالية الدور الفتحوي في الاطار الفلسطيني العام، وفي الاطر العربية والدولية.ان مظاهر التواطؤ بين باراك ونتنياهو بدت واضحة على جبهتين.. وتمثلت على الجبهة الاولى بزرع الالغام والتعقيدات في وجه المسار الفلسطيني بما في ذلك تعطيل تنفيذ مذكرة نهر الواي. فالحملة الاستيطانية المسعورة بلغت ذروتها بعد نجاح باراك وسقوط نتنياهو. الذي حاول وهو يغادر حلبة السياسة ان يفرض على الارض وقائع في اطار سياسة الادارة بالازمات، التي تخدم باراك وتنسجم مع موقفه المعروف من اتفاقية اوسلو ومن عملية السلام برمتها. هذه الوقائع دفعت باراك للقفز نحو الحل النهائي وتجاوز المرحلة الانتقالية بكل ما فيها من استحقاقات للشعب الفلسطيني بما في ذلك ما نصت عليه مذكرة نهر الواي.

اما الجبهة الثانية فان مظاهر التواطؤ بدت واضحة بعد ان اكد باراك بعد فوزه عن استعداده للانسحاب من جنوب لبنان خلال عام. وقد تم نشر مخططه الكامل لتحقيق ذلك عبر خمسة مراحل تؤكد الترابط بين المسارين السوري واللبناني. ولقد اخذت تسهيلات تنشيط المسار اللبناني شكلاً تنفيذياً تآمرياً استهدف الوجود الفلسطيني لقواتنا في جنوب لبنان.

دفعت محاولات باراك للعب على حبال المسارات الاخوة في مصر الى محاولة عقد قمة عربية خماسية لدول المطوق من اجل تحديد الثوابت العربية على المسارات المختلفة الفلسطينية والسورية واللبنانية، من موقع الفعل وليس رد فعل على برنامج حكومة اسرائيل القادمة.

ظهرت ملامح الحكومة الاسرائيلية الجديدة من خلال المفاوضات الجارية مع الاحزاب المختلفة وفي مقدمتها حزب الليكود برئاسة شارون. ويبدو ان شعار باراك "اسرائيل واحدة" الذي جلب له النصر في الانتخابات، دفعه الى ترسيخ الشعار على مستوى الاجماع الشامل خاصة وانه شخصياً حصل على دعم وتأييد اكثر مما حصل عليه حزب العمل الذي تراجع عدد اعضائه الى 26 عضواً بخسارة ثمانية اعضاء عن الكنيست السابقة رغم انضمام مجموعة جيشر له.

اعادت ملامح سياسة باراك الى الاذهان سياسية رابين، وان كانت اكثر تشدداً في موضوع الامن. فباراك هو الذي عبر عن معارضته لاتفاق اوسلو وهو في موقع رئيس الاركان حيث كان رد فعله على لقاء الاخ ابو عمار مع بيريز في دافوس بانه قال لرابين "الآن يكفي.. ان الجيش لم يعد يوافق على ما تقومون به. وسيعلن عن موقفه هذا، ان بيريز قد قدم كثيراً من التنازلات".

وقد جاء تعبير الجيش عن رأيه من خلال ما نشره زئيف شيف في جريدة هآرتس في 3-9-93، حول الاحتجاج على عدم معرفتهم المسبقة باتفاق اوسلو بقوله (يتذمر رؤساء الجهاز الامني اساساً لان احداً لم يكلف نفسه عناء استشارة أي منهم. حتى في اللحظة الاخيرة قبل الموافقة على الاتفاق. وهذا هو الوضع على امتداد هذه الجبهة بدءاً بالسكرتير العسكري لرئيس الحكومة وانتهاء برئيس الاركان) (1).

كانت بوابة الامن هي التي اتاحت لباراك ان يتدخل مباشرة في تغيير مسار اتفاق اوسلو منذ البداية. فقد انقض على العملية السياسية من خلال نشر اركانه في اطراف عملية التفاوض. واغلق الطريق امام امكانية التقدم في مفاوضات طابا، وقد نجح في فرض السد امام الحد الاعلى لتوقيع الاتفاق حول الانسحاب من قطاع غزة ومنطقة اريحا في الثالث عشر من كانون اول ديسمبر 1993 ليتحقق بعد ستة اشهر في 4/5/1994 حيث لم يعد للجدول الزمني الذي نص عليه اتفاق اعلان المبادىء اية قدسية لدى رابين.

وحول موقع الانسحاب من قطاع غزة عبر باراك لجريدة دافار رداً على سؤال "ماذا سيحدث عندما نخرج من غزة ؟ بقوله (هذا الاتفاق لا يتضمن خروجاً من غزة. انه يتضمن انتشاراً جديداً للجيش الاسرائيلي داخل قطاع غزة للقيام بعدد من المهمات. للدفاع عن الحدود في وجه تهديدات خارجية، لضمان امن المستوطنات. ولضمان امن النشاط الاسرائيلي، والحركة الاسرائيلية في أي مكان سيرغب الاسرائيليون فيه او سيتنقلون فيه. وهذا الامر يستوجب انتشاراً خارج مناطق المدن، من اجل تقليص الاحتكاك وتمكين الشرطة الفلسطينية من القيام بدورها. ولها دور مهم للغاية. فالاتفاق يقوم على اساس افتراض قوي جداً بان الشرطة الفلسطينية ستكون فاعلة من اجل وحدة الهدف حتى اذا لم يكن ثمة تعاون على الارض) (2).

هكذا فهم باراك اتفاق اعلان المبادىء وهو رئيس اركان.. وهكذا رآه وقد اصبح رئيساً للوزراء.. الامن اولاً واخيراً.. وهو بذلك يختلف عن بيريز الذي كان يحلم باقامة شرق اوسط جديد يكون للدولة الفلسطينية فيه دور الجسر الذي يوصل اسرائيل بالعالم العربي.اما باراك فانه يسعى الى ضمان امن اسرائيل وبقائها ومن ثم ازدهارها، واهتمامه بخلق كيان فلسطيني يبني على اساسه علاقات نهائية اقل من اهتمامه بضمان فرصة العيش لاسرائيل في امن مطلق.. فهو مثل رابين لم يكن يسعى لكسب اصدقاء في العالم العربي.. انه يسعى الى تحقيق كونهم ليسوا اعداء.

ان فهم شخصية باراك فرضت عدم التسليم بتوقعاته واهدافه، وانما بالعمل على خلق الوقائع على الارض بما يضمن التغيير. واعادة صياغة مواقفه على الارض بما ينسجم مع استحقاقات عملية السلام.. ان اعادة صياغة الخصم هي من اولى المهمات الدائمة.. وكما نفكر نحن في فرض وقائع تخدم قضية السلام حسب الاتفاقيات، فان باراك كان ايضاً يفكر في اعادة صياغة الموقف الفلسطيني بما يحقق له اهدافه. ولا بد للطرفين من دراسة تجربة السنوات العجاف الثلاث التي حاول فيها نتنياهو اعادة صياغة الموقف الفلسطيني عبر شعار تخفيض توقعات الشعب الفلسطيني.

لقد تكسرت اول مجاديف نتنياهو على صخرة هبة الاقصى، وفرضت عليه الرضوخ وتوقيع بروتوكول الخليل الذي اعطى لاتفاق اوسلو لاول مرة شرعية يهودية داخل الكنيست الاسرائيلي. ولقد حاول نتنياهو العودة لفرض وقائع تفرض تغيراً في تطلعات الشعب الفلسطيني من خلال حملات الاستيطان وتهويد القدس وتحويل قضايا المرحلة الانتقالية الى قضايا الحل النهائي.

وكما فشل هو في صياغة موقف فلسطيني ينسجم مع اهدافه. فقد فشل الجانب الفلسطيني في فرض وقائع من خلال مبادرات فاعلة، ففرض على نتنياهو التراجع والالتزام بالاتفاقيات. كان استمرار المفاوضات الشكلية الخادعة في ظل حملة استيطان شرسة دونما مواجهة حقيقية ترد الصاع صاعين.

هي التي اعطت نتنياهو مظهر القادر على المضي في مسيرة سلام اكتسبت شرعيتها خلال ثلاث سنوات من خلال استمرار عملية تفاوض خادعة.

خطة العمل الفلسطينية للتعامل مع باراك كان لا بد ان تنطلق من مجموعة مواقف ثابتة في اطار شعارات لا بد من ترسيخها.

- اولاً : لا تفاوض مع الحكومة الجديدة قبل ان تعلن موقفاً واضحاً بوقف الاستيطان والغاء كل القرارات التي اصدرتها حكومة نتنياهو بشأن توسيعها. ووضعها على جدول اعمال مفاوضات الحل النهائي وخضوع التفاوض حولها الى قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالاستيطان. واذا كان مؤتمر مواجهة الاستيطان وحماية الاراضي قد اطلق شعار "لا سلام مع الاستيطان" فان شعار الشعب الفلسطيني في عصر الغضب يجب ان يكون انذاراً واضحاً بأنه "لا أمن مع الاستيطان" فحق مواجهة الاستيطان وحماية الارض بكافة الوسائل هو حق تضمنه الشرعية الدولية وحقوق الانسان.

- ثانياً : لا تفاوض حول قضايا الحل النهائي قبل تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية التي عبرت عنها الاتفاقيات وبروتوكول الخليل ومذكرة الواي لتشمل الانسحابات من جميع الاراضي المحتلة ما عدا الخاصة بالحل النهائي.

- ثالثاً : وضع خطة شاملة لمفاوضات الحل النهائي وتعزيز فريق التفاوض بالمواقف الثابتة المحددة التي تضمنها مرجعية الشرعية الدولية وقراراتها المتعلقة بالقدس (252) وبحق العودة للاجئين (194) والنازحين (237) وبالاستيطان (446) والحدود (181).

- رابعاً : الدفع نحو تحقيق موقف عربي موحد يدعم الموقف الفلسطيني في مفاوضات الحل النهائي وسد الطريق امام محاولات باراك اللعب على حبال المسارات. ولا بد من بذل الجهود والطاقات لفرض علاقات فلسطينية سورية غير محكومة بردود الفعل وانما بالمصلحة الوطنية والقومية.

- خامساً : التحضير الفاعل لاجتماع المجلس المركزي من خلال تفعيل اللجان التي اقرها في دورته المفتوحة، والتي من شأنها ان تقوم بفرض اجراءات ذات صبغة سيادية تمهيداً لاعلان تجسيد الدولة المستقلة وعاصمتها القدس المباركة.

- سادساً : تفعيل دور القدس الشعبي والجماهيري لفرض الفصل الديمغرافي والجغرافي بالممارسة العملية، من خلال تحشيد الموقف الرافض لسياسات الضم والتهويد، وتنشيط العمل الجماعي الذي تقوم به لجنة التنسيق للقوى الوطنية والاسلامية، وجعل ميثاق عهد القدس دليلاً نضالاً لتكريسها عاصمة ابدية لدولة فلسطين.

- سابعاً : الاعتماد على البرنامج الوطني الشامل الذي يحقق الوحدة الوطنية، ويجعل من الشعب الضمانة الاساسية لحماية الانجازات التي تحققت في ظل قيام السلطة الوطنية ولاستمرار بناء وترسيخ المؤسسات على مستوى الدولة. وعدم الارتكان الى الضمانات الدولية بعيداً عن الدور الشعبي، خاصة وان التحول في مواجهة الحكومة الاسرائيلية من نتنياهو، الذي كان يعادي الجميع بما في ذلك امريكا واوروبا، الى باراك ذي الوجه المقبول في الاشتراكية الدولية والذي سيجعل كسب المواقف الفلسطينية دولياً اكثر صعوبة. (3)

لقد كانت تصريحات باراك بعد انتخابه توحي بتوجهات قد تتعارض مع طروحات الرئيس كلينتون الذي يرغب في تطبيق مذكرة نهر الواي دون ابطاء او تأجيل تحت عنوان تفعيل المسار اللبناني الذي لا

يسير الا مع المسار السوري.

كانت امكانية الضغط الامريكي على حكومة باراك المقبلة متوفرة وذلك من اجل تنفيذ ما وقع عليه نتنياهو ولم يلتزم به، ونعني ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية المعلقة على انقاض بروتوكول الخليل ومذكرة نهر الواي. وان الموقف العربي الموحد الصادر عن مؤتمر قمة عربي يساعد امريكا على ممارسة الضغط على حكومة باراك. ولكن الحاجة إلى موقف عربي واضح ومحدد لا يتوقف على تنفيذ استحقاقات المرحلة الانتقالية. وانما يدخل في جوهر قضايا الحل النهائي. فالقدس قضية فلسطينية اساسية. ولكن بعدها القومي العربي والاسلامي والانساني لا يمكن اختزاله. ولا بد من دعم سافر وحقيقي للمفاوض الفلسطيني حتى يستطيع ان ينتزع قضية القدس العربية من براثن الصهيونية العنصرية التي تدعي انها العاصمة الابدية لدولة اسرائيل. وغير القابلة للتفاوض عليها.

هنا تكمن اهمية القمة العربية والموقف العربي الموحد. وكذلك قضية اللاجئين الذين ينتشرون في اكثر من بلد عربي. وخاصة في دول الطوق المعنية بعملية السلام. هذا يعني ان قضايا الحل النهائي فرضت علينا كفلسطينيين ان نتشبث بالدعوة للقمة العربية لتكون السند وطوق الا من والا مان لحماية حقوق ومستقبل الشعب الفلسطيني.

لقد استطاع نتنياهو خلال سنوات حكمه العجاف ان يفرض على العرب بلورة موقف سلبي منه ومن سياساته. ولكن بالمقابل لم يبلور العرب موقفا ايجابيا من السلطة الوطنية ومن منظمة التحرير الفلسطينية.. فقد ظلت بعض المواقف احادية الجانب تسيطر على بعض الحكام هنا وهناك، مما ساهم في تضييق الحصار على السلطة الوطنية ماديا ومعنوياً، في الوقت الذي كان الشعب الفلسطيني ينتظر الدعم والتأييد من اشقائه وهو على ابواب تجسيد الاستقلال واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركان القمة المقترحة من مصرفي حينه والتي لم يبشر بها الرئيس مبارك الا بعد ان قام بسلسلة زيارات وجولات واستقبل رؤساء ومسؤولين من كافة الاقطار العربية، تؤكد اهتمام مصر بدورها الراهن وقدرتها على ربط هذه المصالح العامة بمسيرة السلام بشكل عام، وبالسلام الفلسطيني بشكل خاص. فالمواقف المتضاربة في اسرائيل تنذر باخطار فادحة ان لم يحسن العرب مجتمعين على مواجهتها.. لقد كسبت القضية الفلسطينية والعربية موقفا اوروبيا خلال مرحلة نتنياهو. كان ذلك الكسب ليس نتيجة لجهود عربية لاستقطاب الموقف الاوروبي بقدر ما كان نتيجة استياء اوروبي من سياسة نتنياهو.. هذا الكسب لن يستمر في ظل حكومة باراك، وهذا ما كان يحتم على العرب وضع سياسة واضحة لربط المصالح الاوروبية بالمصالح العربية في مواجهة العدوان الصهيوني على الحقوق العربية. كما وان سياسة التواطؤ الواضحة بين تصرفات نتنياهو المهزوم وصمت باراك المنتصر، والمتعلقة باجراءات فرض الامر الواقع، تؤكد ان نتنياهوقد قام بزرع الغام في قلب القضايا الحساسة بما ينسجم مع موقفه الايديولوجي، ولكنها في حقيقتها كانت تخدم باراك عندما يباشر ممارسة السلطات. فقد اعطته الفرصة لازالة القشور الاخيرة الفاقعة النوايا وكأنه يقدم تنازلات لبناء الثقة مع الجانب الفلسطيني. فالاستيطان المسعور في الاسابيع الاخيرة.. وعمليات ضم مستوطنة معاليه ادوميم للقدس، وغيرها كلها قضايا ارتجالية فرضها نتنياهو شكلا بدون مضمون. ولكن اخطر هذا القضايا والتي تتعلق بالكسر الواضح والمقصود لنصوص اتفاقية المرحلة الانتقالية، هو ذلك القرار الذي يحظر عودة الاخ ابو داود إلى الوطن تحت ذرائع واهية، ليست متعارضة فقط مع نصوص الاتفاقيات، وانما تفتح الابواب لسابقة خطيرة تدمر كل اسس عملية السلام.

فالاتفاقية المتعلقة بالمرحلة الانتقالية تنص في المادة 16 بند 3 على ما يلي "الفلسطينيون من الخارج والذين يسمح بدخولهم إلى الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا إلى هذه الاتفاقية، والذين تسري عليهم احكام هذه الاتفاقية سوف لن تتم مقاضاتهم عن اعمال ارتكبت قبل 13 ايلول 1993". وعلى اساس

هذه الاتفاقية كانت عودة الاخ ابو داود وكثيرون من امثاله إلى الوطن من اجل تأكيد حقيقة اساسية، وهي ان بناء السلام على انقاض الحرب لا يتحقق الا من خلال الذين شاركوا مرحلة الكفاح المسلح والانتفاضة من الجانب الفلسطيني، مع الذين قاموا بالعدوان المستمر على شعبنا في الجيش الاسرائيلي. وقد تتوجت في 13/9/1993بالمصافحة التاريخية بين الاخ ابو عمار القائد العام للثورة الفلسطينية، ولحركة فتح واسحق رابين رئيس الاركان ووزير الدفاع ورئيس الوزراء الاسرائيلي الذي قاتل الفلسطينيين على كل الجبهات.

وها قد وصل إلى سدة الحكم في اسرائيل واحد من اكثر الصهاينة امعانا في القتل وارهاب الدولة المنظم.. رئيس الاركان السابق. ورئيس الوزراء ووزير الدفاع القادم. وهو ايهود بارك.

ان خطورة هذا الموقف هو محاولة الفرز على طرفي المعادلة بحيث يتم، ولاسباب واهية تصفية رموز التاريخ الفلسطيني المناضل، لصالح ابراز التاريخ العسكري الاسرائيلي.. ان الذاكرة الفلسطينية. ذاكرة الشعب الفلسطيني لا يمكن مسحها. ولا يمكن الزج بملفات التزوير المصطنعة التي تحاول اجهزة الا ستخبارات والمخابرات الا سرائيلية ان تنشرها لتكرس من خلالها سلام الا ذعان. سلام القوة الاسرائيلية والانهيار الفلسطيني. سلام النصر الاسرائيلي والهزيمة الفلسطينية. هو الامر الذي يتناقض مع حقيقة التاريخ البطولي الذي صنعه الا فراد الفلسطينيون من خلال عملياتهم العسكرية البطولية، وصنعها الشعب الفلسطيني من خلال انتفاضته الجبارة. وصنعتها الثورة الفلسطينية التي قادت القوم الجبارين في مواجهة مع الطغيان وفرضت على ارض الواقع حقائق اكدت ان الحق الذي وراءه من يطالب ومن يحارب لابد ان ينتصر. ان سجلات بطولات ابناء فلسطين. وشهداء فلسطين واسرى فلسطين وجرحى فلسطين لابد ان يتم تسجيله ونشره والتعريف به ليس كبطولات شخصية ومذكرات خاصة فحسب، وانما من خلال كتابة موضوعية تحت اشراف جماعي بعيدا عن الذاتية الاحادية الجانب التي تقع فيها تجربة كتابة المذكرات الشخصية.

هذه المخلفات التي يتركها نتنياهو خلفه ليتعامل بها باراك مستفيدا من حالة الصمت التي يمارسها، ليجعلها مادة جديدة للتفاوض المستقبلي فرضت علينا كفلسطينيين ان نضع مخططنا الخاص للمواجهة المقبلة على كافة الساحات والعناوين.

ولكي نستفيد من تدعيم الموقف العربي لصالح موقفنا، كان لابد ان نحدد نحن هذا الموقف من جانبنا. ولابد ان نذهب الى القمة العربية ونحن مسلحون بموقف فلسطيني موحد يحظى بالدعم الوطني، خاصة ونحن نتحرك نحو بسط السيادة الفلسطينية وتجسيدها على ارض الواقع، وبما يشمل اوسع مشاركة شعبية تجسدها الوحدة الوطنية الفلسطينية وتعززها الممارسات العملية على ارض الواقع سواء بالنسبة لمواجهة الا ستيطان، قولاً وعملاً. والتحرك الجاد لتحشيد كافة الطاقات الشعبية في القدس، العاصمة الابدية للشعب الفلسطيني ولدولته العتيدة. ان هذا الموقف يتطلب الاسراع في انعقاد جلسة المجلس المركزي الفلسطيني المفتوحة، والتي قد تشتمل على سلسلة اجتماعات لتفعيل اللجان واقرار اعمالها في المجالات المختلفة وخاصة في مجال مفاوضات الحل النهائي، وآلية التعامل المستقبلي مع حكومة باراك القادمة.

ولا بد من تكريس اسس تفاوضية ذات فعالية تحقق الاجماع العربي والدولي على دعمها باعتبارها تنطلق من قرارات الشرعية الدولية ذات العلاقة بالشعب الفلسطيني. وخاصة تلك القرارات التي لا يمكن بحث قضايا الحل النهائي دون الاستناد اليها.

ان صيغة المجلس المركزي الفلسطيني التي تشكل طوق الامان للشرعية الفلسطينية، والتي تمنع الفراغ القانوني باعتباره يمثل المجلس الوطني، تفرض تفعيل هذه الصيغة عمليا وتعزيز نتائج لجانها التي تكرس الوحدة الوطنية والتعبئة الشعبية. هذه اللجان وهذا المجلس المركزي، هما عمليا المركز

الاساسي للقرار الفلسطيني المستند إلى شرعية منظمة التحرير بكل ما لهذه الشرعية من ابعاد سياسية وقانونية وخاصة بعد انتهاء المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي والاتفاقيات. والتي لم يتخذ المجلس المركزي قرارا بتحديد صلاحياتها وانما اتخذ قرارا بتمديد اجتماعاته وفتح دورته لتظل بدائل الحلول مفتوحة امام صنع القرار الفلسطيني المستقبلي.

ان اخطر المواقف الامريكية الراهنة هو عدم اعترافها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، بما يعني حقه في الحرية والاستقلال الوطني واقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة. ويكاد هذا الموقف الامريكي الرسمي ان يكون الوحيد في العالم الذي يزاود على اسرائيل نفسها، التي بدأت فيها اشارات الاعتراف بالحقيقة الواقعة المجسدة والتي يسمونها الدولة الفلسطينية القائمة. و يريدها بعضهم ان تبقى قائمة كما هي الان. برموزها العامة ولكن دونما سيادة. والبعض يريدها منقوصة السيادة.. والبعض يرى انه لا مفر من ان تصبح دولة مستقلة ذات سيادة ومجاورة لاسرائيل حيث لا تكون الجدران المرتفعة بين هذه الدولة والعالم العربي، وانما بين هذه الدولة ودولة اسرائيل حيث تنطلق فلسفة باراك من ان الجدار الجيد يصنع الجار الجيد.. ان على القمة القادمة ان تنعقد ضمن توجه عام وداعم حقيقي لتجسيد الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس المباركة.

الجدّية...كل الجدّية طريقنا للنصر

بعودة أمريكا إلى المقعد الخلفي ولعب دور المسهل Facilitator في المفاوضات العربية الإسرائيلية، تعود الأمور إلى ما كانت عليه قبل انتخاب نتنياهو عام 1996 وقبل أن يصبح الصهيوني دينس روس حاكما بأمره في المنطقة. لقد بحث حزب العمل بمبادرة من بيريز عام 1993 عن مسار أوسلو هربا من تحكم الليكوديّين في حينه، مارتن انديك ودينس روس في مسار مفاوضات واشنطن. ورغم الصعوبات التي واجهتها اتفاقية أوسلو بسبب غياب الحد الأدنى من التوازن، فإن المرحلة الراهنة تقتضي العودة إلى مرجعية أكثر شمولية من نصوص أوسلو وملحقاتها.

لقد تحددت أهداف لهذه الاتفاقيات مقترنة بمواعيد ضمن جدول زمني. ويقتضي التقويم السليم لإدارة العملية السلمية من أساسها الاعتماد على قياس النتائج التي تم تحقيقها ومدى مطابقتها مع الأهداف... فالإدارة السليمة لا تنطلق من النوايا السليمة ولكن من تطابق أو توافق النتائج مع الأهداف. ويمكن القول أن التفارق الشاسع بين الأهداف والنتائج هو الأكثر وضوحاً في حالتنا الفلسطينية منذ توقيع أوسلو وحتى توقيع مذكرة نهر الواي. لقد تقلصت النتائج ولكن الأهداف لا تزال قائمة، ظلت حتى الآن قائمة. ولم تستطع كل محاولات دينس رس وربيبه نتنياهو ان يفرضا على القيادة الفلسطينية أو الشعب الفلسطيني التنازل عن أي من الأهداف أو تخفيض التوقعات التي تعبر عن طموحات الشعب الفلسطيني.

ما يجب قوله هو أننا ملزمون بفتح صفحة جديدة ليس في التعامل مع الجانب الإسرائيلي فحسب، وإنما في التعامل الداخلي. في العلاقات الفلسطينية الفلسطينية التي لا بد لها من اعادة التأكيد من خلال الحد المقبول للاجماع الوطني على الثوابت والمحرمات. ليس فقط في بيان على الورق يتصاعد حبره على الأثير ولا يبقى سوى صداه في الصحف عرضة للانتقاد كما هو الحال بالنسبة لبيان المجلس المركزي الذي انعقد في تموز 1999.

ان الحالة الجماهيرية للشعب الفلسطيني تعيش حالة انفصام بين وطنية القيادة والتزامها بالمبادئ

قولا وافتقارها إلى الجدية الحقيقية عملا وممارسة بما يتعلق بالواقع الذاتي الفلسطيني. ان دعوة باراك رئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد إلى الربط بين تطبيق مذكرة نهر الواي مع مفاوضات الحل النهائي هو أول عملية نكوص لا تقل في خطورتها عن نكوص نتنياهو خلال سنواته الثلاث العجاف. انها دعوة للتفاوض حول ما تم الاتفاق عليه. وهو الأمر الذي كان مرفوضا في بروتوكول الخليل. وفي مذكرة نهر الواي. ما يجب تنفيذه يجب تنفيذه. وما محاولة باراك إلا لتحقيق ما عجز نتنياهو عن تحقيقه بالغاء النبضة الثالثة، وبجعل القضايا النهائية تندمج في مساومة المرحلة الانتقالية ليختلط الحابل بالنابل وتضيع الحقيقة في غياب التوازن.

واذا كان صحيحاً ما تسرب عن لقاء الاخ ابو عمار مع باراك والذي نشرته الصحف فان الوضع لا يقل سوءاً عن حالة نتنياهو. فقد نشر يوئيل ماركوس على لسان باراك قوله للاخ ابو عمار (هيا بنا ندمج مذكرة الواي مع مفاوضات الحل النهائي. والبدء بهذه المفاوضات فوراً.. وفي حال اصرارك "على عدم الدمج" فإننا سنطبق بنود مذكرة الواي حرفياً. ان البداية بما هو تنازل اقليمي مؤلم لاسرائيل فإننا نجعل الا مور اكثر صعوبة لكلا الطرفين عندما نتقدم نحو القضايا الكبرى، مثل قضية اللاجئين الفلسطينيين. والدولة الفلسطينية المستقلة والحدود الدائمة. في مثل هذه الحالة فان حادث ارهابي يؤدي الى قتل امرأة اسرائيلية واطفالها سيكون كافياً لنسف خططنا الى السماء. وهكذا فان عليك ان تختار، الا اذا كنت طبعاً تريد جرجرة الامور لسنوات يستمر فيها احفاد دينس روس وارون ميلر في دبلوماسية المكوك نيابة عن شعبينا) (4).

ما الذي يعنيه هذا التهديد المبطن سوى المقايضة ليصبح تنفيذ استحاقات المرحلة الانتقالية مقابل التنازل عن حقوق المرحلة النهائية.

لقد حققت القضية الفلسطينية في عهد نتنياهو اجماعاً دوليا لا يجوز التفريط به. وهو يشكل ورقة ذات شأن في مفاوضات الحل النهائي. لقد فتح الموقف الأوربي في بيانه حول حق تقرير المصير وإقامة الدولة صفحة هامة في قضايا الحل النهائي. وهي صفحة تشترط أول ما تشترط حدودها العامة التي تنسجم مع قرارات الشرعية الدولية. ولم تكن إثارة موضوع القرار 181 على المستوى الدولي فيما يتعلق بالقدس سوى جزء من أهمية القرار، حيث أنه يحتوي على قضيتين هامتين من قضايا الحل النهائي، اولاهما تتعلق بحق إعلان تجسيد الدولة باعتبارها قراراً دوليا على أساسه تم إعلان دولة إسرائيل. وثانيهما أنها ترسخ الحدود الدولية لهذه الدولة حسب قرارات الشرعية الدولية. ان الحديث عن حدود الرابع من حزيران بما ينسجم مع القرارين 242، 338 واللذين على أساسهما تمت صياغة اتفاقيات أوسلو. وعلى أساسهما كان الموقف الفلسطيني الذي وافق على مبدأ الأرض مقابل السلام. بما يعني الانسحاب من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967 بما فيها القدس المباركة.

إن الإصرار الفلسطيني على تنفيذ مذكرة نهر الواي ومخلفات بروتوكول الخليل والمرحلة الانتقالية برمتها هو أمر لا بدّ منه، دون الحاجة إلى تفاوض حول ما تم الاتفاق عليه. هنالك قضية واحدة كانت تتطلب التفاوض والاتفاق وهي قضية النبضة الثالثة. وهذه القضية ترتبط مباشرة بقضية الحدود المستقبلية للدولة الفلسطينية العتيدة. ان حزب العمل الذي عاد إلى السلطة، وهو أكثر دعما من المجتمع الإسرائيلي لخوض عملية السلام، بعد فشل تجربة الانبعاث الصهيوني العنصري الذي حاول نتنياهو تحقيقه، يستطيع العودة لقراءة الاتفاقيات جميعها بعيداً عن الغموض المدمر او الرؤية العنصرية، ليجد حقيقة واضحة ان على الجيش الإسرائيلي الانسحاب من جميع الأراضي المحتلة باستثناء تلك المتعلقة بقضايا الحل النهائي، وهي تشمل القدس، والمستوطنات "التي كانت قائمة عند توقيع الاتفاقيات، حيث ان كل ما تم اغتصابه من أراض وإقامة مستوطنات عليها يتعارض مع الاتفاقيات ويصبح باطلا من أساسه" والمواقع العسكرية المحددة "في حينه" والحدود.. هذا يعني أن الانسحاب من جميع المناطق

) المسماه (C ما عدا ما ذكر أعلاه يعطي صورة أولية عن حجم الانسحاب الذي ينسجم مع روح اتفاقية أوسلو الهادفة إلى تحقيق حالة تعايش ومصالحة تقوم على الرضا والقناعة وليس على القهر والغطرسة. وعند الدخول في قضايا الحل النهائي فإن الحدود التي تشملها الاتفاقيات في إطار مرجعية أوسلو هي جميع الأراضي المحتلة عام 1967 بما فيها القدس. إن المقايضة التاريخية التي ارتكزت عليها اتفاقية أوسلو تنطلق من وضع حد لحالة الحرب الهادفة إلى تحرير فلسطين والتطلع إلى سلام من خلال تحقيق الشعب الفلسطيني لحقوقه المنسجمة مع قرارات الشرعية الدولية على الرغم من الظلم الذي تحمله هذه القرارات، بما في ذلك حق العودة للاجئين. وإذا كانت صيحة الأخ أبو عمار "سلام الشجعان" قد ترددت على لسان باراك، فإن هذه الصيحة تعني أن الشجاعة المعنية هي الاعتراف بعدم القدرة على تجسيد الحقوق التاريخية القائمة على المبادئ الثابتة في حالة التوازن القائم أو القادم. وان الشجاعة لا بدّ ان تنطلق من الإيمان بالمستقبل الإنساني الذي تحقق فيه الحالة الديمقراطية القادمة سلاماً شاملاً وعادلاً ودائماً.

ان الدولة الفلسطينية التي اعلن السيد باراك أنها قائمة، لا تعني بالنسبة للشعب الفلسطيني سوى خطوة رمزية أولى. فالدولة القائمة التي تسيطر على 3 % من مساحة الأرض المقتطعة من كل فلسطين بما لا يزيد عن 23 من مساحتها دونما أي زيادة، ليست دولة. وإنما حالة حكم ذاتي محدود.

وان الدولة الفلسطينية التي يعيش فيها جزء يقل عن نصف الشعب الفلسطيني في حين يحرم باقي الشعب من حق المواطنة ليست دولة وإنما استمرار لعصر الاحتلال.

وان الدولة التي تنهشها جرافات المستوطنات ويبتلع أرضها غول الاستيطان دونما اعتبار لأي قيمة إنسانية ليست دولة قائمة.

وإن الدولة التي لا تكون القدس عاصمتها. ونعني بالقدس المباركة بما فيها كل المقدسات وكل الامتدادات الجغرافية والديمغرافية، ليست دولة وليست قائمة.

ان الدولة التي نتطلع إليها لتكون عامل سلام واستقرار وأمن في المنطقة هي التي تحقق الفصل الكامل الذي يتحدث عنه السيد باراك. تحت عنوان (الجدار الطيب يصنع الجار الطيب) والجدار الفلسطيني الذي يمكن أن يحقق الاستقرار يفترض سلامة حدود دولة فلسطين وعلى أساس التجاور المباشر جنوباً في قطاع غزة مع مصر وشرقاً في الضفة الغربية مع الأردن.

إن الدخول في مفاوضات الحل النهائي كما أشرنا يتطلب مرجعية أكثر شمولية من نصوص أوسلو. ويتطلب الإصرار والتمسك بمعاهدة جنيف الرابعة على الرغم من الموقف الأمريكي والإسرائيلي منها.

ان اعتراض أمريكا على مؤتمر جنيف المنعقد يوم (15/7/1999 لا يدل فقط على الانحياز لصالح إسرائيل وإنما على سد الطريق أمام الشعب الفلسطيني للالتجاء للشرعية الدولية ومؤسساتها. هذا الموقف لم يستطع رغم ضغوطه الشرسة أن يحول بين القيادة الفلسطينية وإصرارها على عقد المؤتمر. وإذا كان التنازل عن بحث موضوع العقوبات التي يجب فرضها على إسرائيل بسبب عدم تطبيقها لبنود اتفاقية جنيف واستمرارها في انتهاكها قد جاء كمبادرة حسن نية من الجانب الفلسطيني لرئيس الوزراء الإسرائيلي الجديد باراك، فإن هذا الإطار إلى جانب الإطار الأوروبي والإطارات الأخرى لا بدّ أن تظل فاعلة لممارسة الضغط الدولي الذي يشكل قوة للمفاوض الفلسطيني ضمن مرجعية شمولية تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية جميعها.

ان تباين الموقف الاسرائيلي من موضوع مؤتمر جنيف يؤكد صحة التمسك بانعقاده رغم الضغوط الامريكية. ففي الوقت الذي يستهتر المسؤولون الرسميون الاسرائيليون بوصفه "حدث لم يتم لقضية غير

موجودة" فان موشي زاك في جيروسالم بوست يصفه بأنه حدث مدمر.. لانه يحتوي على نص تم عليه التوافق بما "يؤكد على تطبيق معاهدة جنيف الرابعة على الاراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشرقية". ويؤكد زاك ان الدمار الذي نتج عن هذا المؤتمر يمكن حصره في نقاط اولها ان انعقاد المؤتمر جاء على اساس قرار الجمعية العمومية للامم المتحدة الذي يعتبر ان القدس الشرقية هي ارض فلسطينية محتلة.

وثانيا: ان المؤتمر يمهد الطريق لاجراءات تقفز عن الفيتو الامريكي في مجلس الامن ضد قرارات تتعلق بتهديد اسرائيل بالعقوبات. واخيراً فان فلسطين كانت مدعوة للمشاركة في المؤتمر مع الامم الموقعة على المعاهدة على نفس المستوى على الرغم من انها غير موقعة عليها.

ان دعوة باراك العرب جميعاً من أجل الدخول في مفاوضات السلام مع إسرائيل، وتأكيده على اهتمامه بجميع المسارات، يفرض على المعنيين أساساً، وهم الطرف الفلسطيني والسوري واللبناني، أن يتطلعوا جميعاً ضمن استراتيجية واحدة وشاملة ومحددة. وهذه الاستراتيجية لا بدّ أن ترتكز على تجارب المسارات التي انتهت بالمعاهدات مع إسرائيل بكل ما فيها من إيجابيات وسلبيات. ومن هنا فإن الدعوة الفلسطينية الملحة لانعقاد قمة خماسية لدول الطوق تعبر عن عمق الالتزام القومي الفلسطيني وعن عمق القضية الفلسطينية في الضمير القومي العربي.

ان أهمية الموقف الدولي والموقف العربي لا يشكلان في أي حال من الأحوال بديلا عن الدور الفلسطيني الذاتي في وضع استراتيجية شمولية لمتطلبات المرحلة الراهنة والقادمة. وكما أشرنا في مطلع هذا الحديث عن شعور الشعب الفلسطيني بعدم الجدية من قبل القيادة نتيجة الانتظار الطويل لمجريات مباحثات باراك بعد نجاحه.. بتشكيل حكومته للقيام برد فعل. ولعدم تفعيل لجان المجلس المركزي للمضي قدما في اتخاذ الخطوات والإجراءات اللازمة لاستكمال عناصر الدولة ومؤسساتها وتكريس سيادتها من خلال تشكيل عدد من لجان العمل كما جاء في بيانه.

لقد سميت اللجان دون تشكيل أو تفعيل. وقد مر على قرار تشكيلها ما يقارب ثلاثة أشهر، وهذا يعني الاستهتار بقرار المجلس المركزي، سواء المتعلق باجتماعاته في نهاية شهر حزيران أو في موضوع اللجان. وهو أمر لا بدّ من تداركه وعدم الوقوع في مطب الاستهتار بالمؤسسات الشرعية الأساسية التي تنسب إليها أخطر القرارات المتعلقة بالشعب الفلسطيني. فالمجلس المركزي هو الذي أقر اتفاق أوسلو.. وهو الذي يدعى من أجل اتخاذ القرارات الهامة التي تعبر عن الشرعية الفلسطينية المركزية باعتباره يمثل المجلس الوطني الفلسطيني. وهو الذي يملأ الفراغ الناتج عن انتهاء المرحلة الانتقالية والحكم الذاتي في الرابع من أيار 1999.

فإذا لم نجعل من شعبنا وجماهيرنا حاميا لسلطتنا وبانيا لدولتنا وواثقاً بمصداقيتنا فلن ينفعنا وقوف العالم معنا. وليكن شعار الجدّية.. كل الجدّية طريقنا للنصر، هو شعار هذه المرحلة. (5)

الهوامش

- زئيف شيف , هآرتس 3/9/1994
- جريدة دافار
- نشرة فتح العدد العاشر اواخر ايار1999
- يوئيل ماركوس هآرتس 16/7/1999
- نشرة فتح العدد الخامسعشر منتصف تموز1999